مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.778

9 September 1997
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والسبعين بعد السبعمائة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غونيتيليكه (سري لانكا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٧٨ لمؤتمر نزع السلاح.

أود إبلاغكم أنني أعتزم القيام، عندما ينتهي المتكلمون المدرجة أسماؤهم في القائمة من الكلام في صباح هذا اليوم، بتعليق هذه الجلسة العامة، وعقد جلسة عامة غير رسمية بعد ذلك مباشرة للنظر في مشروع التقرير السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.489/Rev.1، يليها استئناف الجلسة العامة لاعتماد مشروع التقرير رسمياً.

لدي في قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلة الهند وممثل قبرص. إلا أنه قبل إعطاء الكلمة للسفيرة غوز، أود بالنيابة عن المؤتمر وبالأصالة عن نفسي أن أغتنم الفرصة التي تتيحها لي هذه الجلسة العامة الأخيرة للمؤتمر في أثناء دورته الحالية لأحييها تحية الوداع لأنها لن تكون بيننا عندما نبدأ دورتنا لعام ١٩٩٨. لقد مثلت السفيرة غوز حكومتها لمدة عامين فقط في هذا المؤتمر، لكنهما عامان هامان سيتذكر بسببهما جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح. إن الوضوح والموهبة والشجاعة التي عبَّرت بها عن مواقف حكومتها في أثناء المفاوضات الصعبة بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمثابرة التي أبدتها في طرح أولويات حكومتها في ميدان نزع السلاح كانت دليلا على مهارتها الدبلوماسية الكبيرة اعترف بها الجميع. وإني على ثقة من أننا جميعاً سوف نفتقد وجودها، ومزاياها الشخصية وما تتحلى به من دفء المشاعر، وإني لأتحدث بالنيابة عنا جميعا عندما أتمنى لها كل الخير في المستقبل.

أعطي الكلمة الآن إلى ممثلة الهند، السفيرة غوز.

السيدة غوز (الهند): أشكركم جزيل الشكر، السيد الرئيس، وأرجو أن تسمحوا لي باستعارة عبارتكم فأقول لكم شكراً على الكلمات الرقيقة التي وجهتموها إلي، بيد أنني فوجئت بها إلى حد ما، وأود بصدق أن أوجه إليكم الشكر على العبارات الغاية في الرقة التي وجهتموها إلي الآن.

إنني أتكلم اليوم في هذه الجلسة العامة الأخيرة لدورة هذا العام لأوجه تحية الوداع إلى مؤتمر نزع السلاح، وإلى جميع زملائي فيه، الحاضرين هنا اليوم وغير الحاضرين، السفراء وأعضاء وفودهم الذين كان لي شرف العمل معهم.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة التي لا يمكن تفويتها لأقوم بما أعلم أنه متوقع مني وهو إطلاعكم وزملائي أعضاء مؤتمر نزع السلاح على بعض الآراء والأفكار الشخصية بشأن الأوقات التي عشتها في هذا المحفل والتي لم تخل من الإثارة. ومع أني كنت، عندما أتيت إلى جنيف، على معرفة بأعمال الأمم المتحدة لسنوات عديدة، فإن نزع السلاح لم يكن مجالا من المجالات التي عملت فيها بشكل مباشر على الإطلاق. ولذا فعندما أتيت، قضيت أسابيع وأشهر كثيرة محاولة التعرف على المسالك المتشابكة، وتمييز المرايا الخادعة، والسعي بوجه عام، لتكوين فكرة لا عن القضايا فحسب وإنما عن الجو المحيط بمفاوضات نزع السلاح أيضاً. فقد كان هناك، ولا يزال حتى اليوم، آخرون لا أستطيع أبدا أن أعلق الأمل على مضاهاة خبراتهم، ولكني استطعت أن أتعلم منهم الكثير: الأهمية النسبية للإجراءات والعمليات، والجوهر، على سبيل المثال، وكيف توجه نظر محاورك عن النجوم إلى شيء لم يقصد تناوله على الإطلاق، وما هو معنى كلمة

"خوتسبه" (Chutzpah)، وغير ذلك الكثير. وأود أن أعرب عن عميق امتناني لهم جميعا السابقين منهم والحاليين، ولجميع خصومي المحترمين، ولجميع الذين أصبحوا أصدقائي في هذا المحفل.

وأشعر بأن علي أيضا الاعتذار لأولئك الذين ربما استغربوا تشددي في أحيان كثيرة على ما يبدو في عرضي مواقف بلدي. ويمكن للمرء أن يعزو هذا إلى قوة الاقتناع أو حكم العادة. كما أقدم اعتذاري للأعضاء غير المدخنين في مؤتمر نزع السلاح، ولا سيما أولئك الذين جلسوا مضطرين لا مختارين على جانبي المقعد الهندي في الجلسات العامة. ولا أستطيع إلا القول إن الترتيب الأبجدي هو الذي يلام على ذلك.

إنني أتوجه بالشكر إليكم، السيد الرئيس، لعملكم بصبر شديد وتصميم خلال الأسابيع القليلة الماضية، وإلى جميع الذين تولوا رئاسة مؤتمرنا في الماضي، وإلى الأمين العام للمؤتمر، السيد فلاديمير بتروفسكي، ونائب الأمين العام السيد عبد القادر بن اسماعيل، وإلى جميع أعضاء الأمانة هنا في جنيف، وهو شكر على كل ما لقيته من مساعدة، وعلى كل ما تلقيت من مشورة في أحيان كثيرة طوال تلك الفترة.

وأود أيضا أن أرحب بجميع زملائنا الجدد في مؤتمر نزع السلاح، ولئن كنت أعرب عن أسفي لأنني لن أحظى بشرف العمل معهم، فإني أود أن أعرض عليهم تصوري لما فعلناه في مؤتمر نزع السلاح في هذا العام. لقد جرى الإعراب مؤخرا عن مخاوف كثيرة على مستقبل هذا المحفل، وقيل الكثير من الكلام المتشائم الذي ينذر بما يبدو انهيارا وشيكا لمؤتمر نزع السلاح. إنني لا أتفق مع هذا التقييم. فمؤتمر نزع السلاح ليس منظمة لديها برامج ومشاريع. إنه محفل جاهز للاستخدام عند الحاجة إليه، وعندما نرغب، نحن الأعضاء، في أن نفعل ذلك. لقد أنشأناه للتفاوض بهدف عقد معاهدات متعددة الأطراف، وهي معاهدات تستجيب لاحتياجات الأمن الدولي، وتصون في الوقت ذاته أيضا المصالح الحيوية للأمن الوطني. ويتم التوصل إلى الاتفاق على التفاوض بشأن هذه المعاهدات، في اعتقادي، عندما تتوافق الآراء بشأن أسس وأهداف المعاهدات. أما المعاهدات أو المفاوضات بشأن المعاهدات التي تفرض على الدول عن طريق "إقناع" الدول المترددة (وأنا أستخدم كلمة إقناع بين علامتي اقتباس)، هذه الدول التي توصف - أحيانا - بأنها دول صعبة المراس، وهو وصف أُطلق علي، وذلك لحملها على قبول ما لا تلتزم به لأي سبب كان، سواء أكان هذا السبب تصوراتها الأمنية أم تصورها لأولوياتها، أم أي سبب آخر، فهي اتفاقات تكون هزيلة في أحسن الأحوال، ومن المؤكد أنه لا تتوافر لها مقومات الاستمرار في الأجل الطويل، لا سيما إذا كان الهدف منها هو نزع السلاح. فمن ليس لديهم سلاح، على حد تعبير السفير دي إيكاسا، الذي يؤسفني جداً أنه غير موجود هنا اليوم.

دعوني أشير بإيجاز شديد إلى معاهدتين جرى التفاوض عليهما هنا في مؤتمر نزع السلاح مؤخرا. واطّلعت عليهما بعض الاطلاع، وإن اطلعت على إحداهما أكثر قليلا من الأخرى هما: اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد قضينا أكثر من اثنتي عشر سنة في التفاوض بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتوصلنا إلى نوع من التوافق في الآراء. وإني أدرك أنه كانت هناك تحفظات كثيرة على الإجراءات والمضمون، ومع ذلك فتُح باب التوقيع على الاتفاقية، ووقّعت عليها الدول طواعية ثم صدقت عليها. وكان لي شرف الحضور هنا عندما أودع بلدي صك تصديقه على اتفاقية الأسلحة الكيميائية مما أتاح بدء نفاذها في هذا العام. لقد بذل مؤتمر نزع السلاح قصارى جهده في ذلك. أما فيما يتعلق بمعاهدة حظر التجارب، فإن الوضع في رأيي مختلف اختلافا كبيرا، وربما نشهد الآن الآثار اللاحقة لذلك اليوم. فلم يتحقق توافق في الآراء في مؤتمر نزع السلاح بشأن نص تفاوضنا عليه لفترة تقرب من ثلاث سنوات فقط. فهل واصلنا إذن محاولة تحقيق توافق في الآراء لا لتلبية احتياجات بلدي فحسب وإنما

احتياجات بلدان عديدة أخرى؟ لا، إننا لم نفعل ذلك. وما جرى هو أن بلدا واحدا اعتمد نصا غير قائم على توافق الآراء باعتباره نصه الوطني، فأمكنه الحصول على رمز كوثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح، ثم عرضت هذه الوثيقة من قِبَل وفد آخر كورقة وطنية تحمل رمزا بوصفها وثيقة من وثائق مؤتمر نزع السلاح لعرضها على الجمعية العامة لاعتمادها. إنني أعتقد، وهذا مجرد استطراد، أن هذه ربما كانت هي المرة الأولى التي يصوت فيها بلدي فعليا ضد معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح، ولا يكتفي بمجرد التنحي جانبا وترك تلك المعاهدة تعتمد من قبل أولئك الذين يرغبون في اعتمادها. والآن، ما هو الأثر الممكن لهذا التطور بالذات علينا؟ إننا نشهد جزءا منه. ما هو الضمان لأي منا نحن الحاضرين هنا اليوم أن هذا لا يمكن أن يتكرر؟ إلى حد ما، يبدو أنه يحدث ثانية ليس في هذا المحفل وإنما في غيره، وعلينا أن ننتظر الدورة القادمة للجمعية العامة لنرى. إن قضايا نزع السلاح التي تنطوي على المصالح الأمنية لجميع البلدان أو لبلدان كثيرة أو حتى لبلد واحد لا يمكن أن تبت فيها مجموعة من البلدان، مهما كانت كبيرة، عن طريق اعتماد قرار في الجمعية العامة. إننا نعرف ذلك غاية المعرفة كما يقال في أحيان كثيرة في سياق معين. فما هي المعاهدات التي نستطيع إذن أن ننكب عليها بأنفسنا؟ وأين يمكن أن نتفاوض بشأن هذه المعاهدات التي تحمي مصالحنا؟ لقد سمعنا كلاما عن الحاجة إلى المرونة، إن المرونة بصدد النـُهج والصياغة هي مادة المفاوضات أو عمليتها. أما طلب المرونة فيما يتعلق بمصالح الأمن الوطني فقد يكون مبالغة في الطلب.

ولذا فإنني أعتقد أن ما فعلناه في مؤتمر نزع السلاح في هذا العام كان ضروريا ويمكن أن يظل ضروريا لفترة أطول. لقد كان ذلك، في رأيي، أمرا محتما. ومن الضروري تخليص نظمنا من مشكلة فقدان الثقة فيها. ففي هذا العام، حاول ٦١ بلدا تعيين القضايا التي تتوافق فيها آراؤها بشأن شواغلها الأمنية. فأولوياتنا تختلف اختلافا واضحا في الوقت الحاضر على الأقل. فعلى سبيل المثال، هناك مجموعة واحدة من الأولويات تجمع البلدان الحائزة للأسلحة النووية والبلدان التي تحميها تلك الأسلحة، وأنا أحترم ذلك. أما البلدان التي ليس لديها مثل هذه الأسلحة أو مظلات تحميها فلها أولويات مختلفة، وتصورات مختلفة عن أمنها الوطني. وإنني أرى أن هذا ليس طريقا مسدودا أو فشلا لمؤتمر نزع السلاح. كل ما في الأمر هو أننا لسنا متفقين على أسس أو أهداف المفاوضات بشأن مسائل معينة. وهناك مسائل أخرى يمكن إيجاد اتفاق بشأنها، فإذا وُجد هذا الاتفاق كان مؤتمر نزع السلاح جاهزا لاستخدامنا إياه.

إلا أن هناك مسألتين عامتين أخريين أثارتا استغرابي طوال الوقت الذي قضيته في مؤتمر نزع السلاح، ولا يسعني إلا طرحهما على زملائي هنا اليوم. المسألة الأولى تتعلق بـ"المنطق" الذي كثيرا ما ينادى به في هذا المحفل. وهذا المنطق يفيد بأنه ينبغي للتقرير السنوي عن الأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر نزع السلاح في عام ما أن يبين الأنشطة المفضلة لبرنامج العمل في العام المقبل، رغم أنه معلوم علما كاملا أنه نادرا ما أثر تقرير سنوي على عمل السنة التالية. إن ذلك المنطق يستعصي على فهمي استعصاء كاملا. وهناك معاهدة، قائمة بذاتها لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ومع ذلك يقال إنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وإنها مشمولة بولاية عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وأما وقد أسعدني شخصيا أن أضغط على الزر الأحمر بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب في العام الماضي، وبما أنني لست جزءا من عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار، فإنني لم أفهم قط المنطق الذي يؤدي بأي بلد إلى الاعتقاد بأننا نستطيع بطريقة ما، ربما بشيء من البراعة في الصياغة، أن نكون ملزمين بالتفاوض على معاهدة قائمة بذاتها لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي موضوع هذا المنطق المثير للاستغراب في أعمال مؤتمر نزع السلاح، يبقى أن أذكر أخيرا أن القول إن الدول جميعها متساوية في القوة،

سواء تمثلت هذه القوة في حيازة الأسلحة النووية أو القذائف البالستية وما إليها أو عدم حيازتها أم في الحصول أو عدم الحصول على الحماية بها. فهناك في الواقع بعض الدول التي تنعم بالمساواة أكثر من دول أخرى. وأنا أقبل ذلك. إلا أن ما يصعب عليّ فهمه هو المنطق الذي يقوم عليه نهج يفترض أن المصالح الأمنية للأقوياء أهم من المصالح الأمنية لمن يقلون عنهم قوة، ليس فقط بالنسبة للمجتمع الدولي وإنما بالنسبة للأقل قوة أنفسهم.

وإشارتي إلى المجتمع الدولي تنقلني إلى المسألة الثانية التي تثير الاستغراب: فما هو بالضبط هذا "المجتمع الدولي"؟ من هو هذا الرجل الذي يتوقع منا هذه الأمور، وفي أي شارع يقف؟ إن الرجل العادي في شوارع نيودلهي يتوقع منا أمورا تختلف اختلافا كبيرا عما يتوقعه منا رجل عادي في بلد آخر يقع في قارة أخرى. ومع ذلك طرحت عليّ توقعات الرجل العادي كسبب يدعو إلى موافقتي على شيء يؤثر على مصالحي. إن الرأي العام في بلد واحد أو في مجموعة من البلدان لا يشكل، في نظري، "الرأي العام الدولي". ومن ناحية أخرى، عندما يقوم خبراء دوليون مستقلون مرتبطون ارتباطا وثيقا بعمليات ومفاوضات نزع السلاح بإبداء رأيهم مرة ثانية، على سبيل المثال، في مسألة إزالة الأسلحة النووية، كما فعلت جمعية بغواش مؤخرا، فإننا في مؤتمر نزع السلاح لا نهتم حتى بالرد عليهم. بل لقد شهدنا وزير خارجية أستراليا يعرض رسميا تقرير لجنة كانبيرا في وقت سابق من هذا العام. وإننا لم نكتف فقط بعدم تناوله، وإنما تجاهلناه في تقريرنا. إنني لا أقصد اقتراح إدراجه، وإنما أذكر ذلك على سبيل التعليق، فما كلمتي هذه إلا كلمة وداع وإبداء ملاحظة.

من الواضح أني أغادر مؤتمر نزع السلاح وفي ذهني من الأسئلة عن المفاوضات الدولية لنزع السلاح أكثر مما كان لدي عندما أتيت. ومن حسن الحظ أن هذا التشوش يخصني وحدي، وليس من المحتمل أن يؤثر على مشاركة بلدي، لأني سأترك الخدمة الحكومية نهائيا في آخر تشرين الثاني/نوفمبر. وسأتذكر في حياتي الجديدة أيامي وأصدقائي، لا سيما أصدقائي في مؤتمر نزع السلاح، بحنين وتأمل.

وفي الختام، أذكر أنكم رأيتم في أحد بياناتكم في الأسبوع الماضي، إمكانية نشوء بعض مجالات الاتفاق بحلول العام المقبل، لا على أساس بنود جدول أعمال بلد واحد أو مجموعة واحدة، وإنما بناء على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح نفسه. وإني إذ أحييكم تحية الوداع، أود الإعراب عن أصدق تمنياتي لكم جميعا في مؤتمر نزع السلاح بالنجاح في عملكم في عام ١٩٩٨.

السيد زاسخيوس (قبرص): السيد الرئيس، دعوني أولا أن أهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة، وعلى الطريقة الماهرة التي وجهتم بها مداولاتنا في لحظة بالغة الدقة في أعمالنا. وأوجه تهاني أيضا إلى سلفكم سفير سلوفاكيا الموقر، كما أوجه شكري إلى أعضاء الأمانة.

إنني أتكلم في هذا الصباح بناء على تعليمات من حكومتي أن أعرض باختصار موقفها من البرنامج الخاص بمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع في المواد النووية.

إن حكومة جمهورية قبرص ترحب بهذا البرنامج الذي وافقت عليه حكومات مجموعة القوى الثماني في قمة السلامة والأمن النووين التي عقدت في موسكو في نيسان/أبريل ١٩٩٦.

واستجابة للدعوة الواردة في بياني قمتي موسكو وليون، أعلنت حكومة قبرص عزمها على الانضمام إلى دول مجموعة القوة الثماني وأوكرانيا في تنفيذ البرنامج، والتعاون مع هذه الدول ومع غيرها من الدول التي تنضم إلى البرنامج حاليا ومستقبلا، في كافة جوانب عملية المنع والكشف وتبادل المعلومات والتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الاتجار غير المشروع في المواد النووية.

وإننا نجري حاليا حوارا مع بلدان مجموعة القوى الثماني سعيا إلى الحصول على مساعدات تقنية في ميادين مثل تدريب العاملين، ومعدات اكتشاف المواد النووية، وما إلى ذلك، الأمر الذي سيتيح لنا الوفاء بالتزاماتنا في إطار البرنامج.

إن قبرص تعتقد أن انتشار أسلحة التدمير الشامل يشكل تهديدا للسلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، كما أن حكومتي أظهرت في مناسبات شتى التزامها بعدم الانتشار. إن القوة التدميرية للأسلحة النووية هائلة واستخدامها سيكون كارثة.

لقد قطعت قبرص على نفسها تعهدات دولية سعيا منها إلى منع انتشار أسلحة التدمير الشامل. وهي طرف في صكوك ومنظمات نظام عدم الانتشار النووي كلها تقريبا. وفي هذا الخصوص، أود أن أشير إلى القرارات التي اتخذتها حكومتي مؤخرا وهي: الانضمام اعتبارا من نيسان/أبريل ١٩٩٧ إلى برنامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل جمع وتقاسم المعلومات عن حالات الاتجار غير المشروع في المواد النووية وهو البرنامج المعروف باسم قاعدة البيانات عن الاتجار غير المشروع، والانضمام إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على التزام حكومتي بنزع السلاح العام والكامل من خلال إعادة تأكيد اقتراح الرئيس كليريديس تجريد جمهورية قبرص من السلاح باعتباره المساهمة التي تقوم بها في الجهود المبذولة من أجل نزع السلاح التقليدي. وهذا الاقتراح يمثل استجابة حقيقية للشواغل الأمنية لجميع القبارصة. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذه سيؤدي إلى الاستقرار في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط الحساسة.

وفي الختام، أود توجيه تحية الوداع إلى زميلتنا الهندية، وأقول لها إننا سنفتقدها كثيرا.

الرئيس: أشكر ممثل قبرص على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ. وبذا انتهت قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يرغب أي وفد آخر في إلقاء كلمة في هذه المرحلة؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، أعلق الآن هذه الجلسة العامة، وأبدأ عقد جلسة عامة غير رسمية تكرس للنظر في مشروع التقرير السنوي.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥ واستؤنفت في الساعة ١٢/١٠

الرئيس: أعلن استئناف الجلسة العامة ٧٧٨. أود الآن اضفاء الصفة الرسمية على الاتفاقات المؤقتة التي تم التوصل إليها في الجلسة العامة غير الرسمية بشأن مشروع التقرير السنوي الوارد في الوثيقة CD/WP.489/Rev.1، بنصها المعدل. فهل يمكنني أن اعتبر أننا اعتمدنا الفرع أولاً، المعنون "مقدمة"؟

تقرر ذلك.

الرئيس: هل يمكنني أن اعتبر أننا اعتمدنا الفرع ثانيا، المعنون "تنظيم أعمال المؤتمر"، والواقع في الصفحات من ٣ إلى ٨.

تقرر ذلك.

الرئيس: هل اعتبر أننا اعتمدنا الفرع ثالثاً، المعنون "الأعمال الموضوعية للمؤتمر أثناء دورة عام ١٩٩٧" والواقع في الصفحات من ٩ إلى ٢٢، بنصه المعدل، على أن يكون مفهوماً أن الوثيقة التي سيقدمها وفد المكسيك سوف تدرج في التقرير؟ أود اعطاء الكلمة إلى وفد المكسيك.

السيد خوبلانك (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية): السيد الرئيس، إن وفد المكسيك يود أن يعلن رأي الحكومة المكسيكية وهو أن المشاورات التي يجريها المنسق الخاص المعني بالألغام البرية المضادة للأفراد تشكل مسألة اجرائية ولا تشكل جزءاً من الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر ممثل المكسيك. هل يمكنني أن اعتبر أننا اعتمدنا الفرع ثالثاً، المعنون "الأعمال الموضوعية للمؤتمر أثناء دورته لعام ١٩٩٧"، والواقع في الصفحات من ٩ - ٢٢، بنصه المعدل؟ إن ممثل فرنسا الموقر يطلب الكلمة.

السيد ريفاسو (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية): نقطة توضيح: إني أفهم من عبارة "بنصها المعدل" التي استخدمتموها، أن البيان الذي تلاه علينا الآن مندوب المكسيك سوف يعطى رقماً من أرقام وثائق مؤتمر نزع السلاح، وسيظهر في الصفحة ١٨ في المكان المناسب في الفقرة ٤٨. هذا هو البيان الذي نتحدث عنه.

الرئيس: أشكركم جزيل الشكر على بيانكم. ذلك هو المفهوم، وستظهر الوثيقة "ص" في الصفحة ١٨. الكلمة لممثل سوريا الموقر.

السيد عرفي (الجمهورية العربية السورية): لم أكن أنوي القاء كلمة، لكن فهمنا لعبارة "بنصها المعدل" هو إدراج وثيقة مؤتمر نزع السلاح التي قدمتها المكسيك، وتصويب الفقرة ٣٠ الواردة في الصفحة ١٢ الذي ذكره سفير الصين الموقر، والذي سيكون كما يلي "هدف الازالة الكاملة" أي ادراج لفظة "الازالة".

الرئيس: أشكركم. نعم، كان هناك تعديلان، أحدهما من قبل الصين والآخر من قبل وفد تركيا وهذان التعديلان سيدرجان أيضاً. أعتقد أن الممثل الموقر للاتحاد الروسي يطلب الكلمة.

السيد بيردينيكوف (الاتحاد الروسي) (الكلمة بالروسية): وفقاً لما فهمته، إننا نعتزم إدراج إشارة في الفقرة ٤٨ إلى الوثيقة التي يعتزم الوفد المكسيكي تقديمها إلينا، وليس إشارة إلى الوثيقة كلها. فإذا كان فهمي صحيحاً، أرجو من السيد الرئيس التكرم بتأكيد ذلك.

الرئيس: إن ما ورد في الصفحة ١٨ هو قائمة بالوثائق، ولذا فإن الوثيقة الجديدة "ص" سوف تدرج باعتبارها الوثيقة CD/1475، وسوف يذكر تاريخها في الصفحة ١٨، وكذلك العنوان المناسب. هذا هو الترتيب.

فهل يمكنني اعتبار أن الفرع ثالثاً من مشروع التقرير قد اعتمد؟

تقرر ذلك.

الرئيس: هل يمكنني الآن أن اعتبر أننا اعتمدنا مشروع التقرير السنوي برمته كما ورد في الوثيقة CD/WP.489/Rev.1، بنصه المعدل؟

تقرر ذلك.

الرئيس: فيما يتصل بالفقرة ٥٤ من التقرير الذي اعتمد للتو، أود أن أعيد التأكيد لجميع الوفود على أن المشاورات التي سيجريها الرئيسان الحالي والمقبل أثناء فترة ما بين الدورتين ستكون بالطبع وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر. فهل يرغب أي وفد في القاء كلمة في هذه المرحلة؟ الكلمة للممثلة الموقرة للولايات المتحدة.

السيدة كريتينبيرغر (الولايات المتحدة الأمريكية): دعوني أبدأ بشكركم، السيد الرئيس، على جهودكم التي لا تكل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء في هذه الهيئة بشأن تقريرنا السنوي الذي يقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى استعدادكم للاضطلاع بهذه المهمة الشاقة، عندما حظيت سري لانكا بمقعد الرئاسة قبل شهرين من الموعد المقرر. وأننا نعرب عن امتناننا لاستعدادكم للاضطلاع بتلك المهمة. وأود أيضاً، بصفتي الشخصية هذه المرة، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للزملاء الذين انضموا إلى صفوفنا في الأسابيع الأخيرة عن ترحيبي بهم وتشجيعي لهم، بل تمنياتي لهم أن يتحلوا بالشجاعة فعلاً في الأيام المقبلة. وأود أيضاً أن أودع بحرارة زملاءنا الذين سيتركوننا، والآخرين والذين نفتقدهم منذ الآن مثل ممثلة الهند الموقرة، ومثلكم، سيادة الرئيس، ومثل أولئك الذين يأملون في مغادرتنا بهدوء وصمت.

لقد طلبت الكلمة اليوم لأقدم أفكاراً وتعليقات قليلة بشأن هذه السنة من عمل مؤتمر نزع السلاح التي تقترب الآن من نهايتها. فخلافاً للسنة الماضية ليست هذه سنة يفخر بها أي منا. فالاختلافات بين المشتركين على الأولويات في عام ١٩٩٧ منعت مؤتمر نزع السلاح من القيام بشكل جماعي بأي عمل

موضوعي بشأن أي من القضايا المتصلة بجدول أعماله؛ وهذا أمر لا يثير الدهشة وإنما يبعث على الشعور بخيبة الأمل.

ومن الواضح أن الانقسامات داخل مؤتمر نزع السلاح تعكس اختلافات وأولويات حقيقية في مجال السياسة الخارجية للدول الأعضاء. غير أن هذه الانقسامات وما رافقها من عدم إحراز تقدم في مؤتمر نزع السلاح في هذا العام، لا ينبغي لها أن تؤثر في صورة مؤتمر نزع السلاح ذاته كمؤسسة. وكما شهدنا جميعاً أو كما ندرك كلنا، إن المؤتمر ينتج القدر الذي نسمح له بإنتاجه، لا أكثر ولا أقل.

وعلى الرغم من الاختلافات في السياسات العامة، يبدو أيضاً أن كان هناك في بعض الأحيان افتقار أساسي للرغبة والارادة في تحقيق أي نتائج موضوعية. وتأمل حكومتي في أن تكون الأمور مختلفة في العام المقبل، وفي أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله ويجد قضية واحدة أو أكثر يبدأ بشأنها مفاوضات موضوعية. وبالنسبة للولايات المتحدة فإن الخيارين الواضحين والعمليين للمفاوضات هما التوصل إلى اتفاقية لحظر انتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من أجهزة التفجير النووية في الميدان النووي، واتخاذ خطوات في اتجاه فرض حظر عالمي على الألغام البرية المضادة للأفراد في ميدان الأسلحة التقليدية.

وبغض النظر عن دور مؤتمر نزع السلاح، فإن الولايات المتحدة تتحرك قدماً فيما يتعلق بقضايا تحديد الأسلحة، وتعمل بجهد كبير في ميدان تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح. وما الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بعد سنوات عديدة من العمل الشاق بشأن قضايا قذائف الدفاع في مسرح العمليات إلا آخر مثل على التقدم الملموس. وما زلنا نعتقد أن أسرع طريق لضمان إحراز تقدم مستمر في نزع السلاح النووي، على الأقل في المستقبل المنظور، هو في نظر الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، مواصلة المفاوضات الثنائية. ولئن كان هناك دور للمفاوضات المتعددة الأطراف في قضايا معينة من قضايا نزع السلاح النووي مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية، فإن الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى برمجة نزع السلاح النووي على نطاق واسع وكبير لن يكون من شأنها إلا إعاقة التقدم الحقيقي الذي يجري إحرازه فعلياً إلى حد بعيد.

وفي لحظات الانفعال، تبدى أحيانا ملاحظات مؤسفة تظل إلى الأبد جزءاً من محاضرنا المكتوبة. ولا شك في أن هذه الملاحظات تؤدي بالعلماء والمؤرخين في السنوات المقبلة إلى التساؤل عن موضع أولويات مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٧. وقد سمعنا ملاحظة مؤسفة من هذا القبيل في الجلسة العامة التي عقدت في الأسبوع الماضي حين قيل إن الدول النووية الخمس المعلنة تريد لمؤتمر نزع السلاح أن يقتصر في مناقشاته على "البنود الصغيرة" مثل الألغام البرية المضادة للأفراد، ومعاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية. وقيل لنا إن جذر مشاكل مؤتمر نزع السلاح هو رفضنا الشديد للاعتراف "بالإرادة العالمية" للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح.

إن وفدي لا يصف فرض حظر على الألغام البرية المضادة للأفراد بأنه "بند صغير". وكما ذكّر متكلم آخر المشتركين في الجلسة العامة التي عقدت في الأسبوع الماضي، فإن ٠٠٠ ٢٥ رجل وامرأة وطفل من أبرياء يقتلون أو يشوهون في كل عام بسبب الألغام البرية. ولكن يقال لنا إن الألغام البرية المضادة للأفراد "بند صغير" وأن الأسلحة النووية لها قدرة كامنة على القتل، وأكرر عبارة قدرة كامنة. فهل تقضي "الإرادة

العالمية" بأن نعالج مشاكلنا المحتملة أولا وأن نرجئ مشاكلنا العاجلة إلى وقت لاحق؟ من الذي يستطيع أن ينكر للأسلحة النووية قدرة كامنة على القتل؟ ولكن من الذي يستطيع أيضاً أن ينكر أن هذه القدرة الكامنة هي أقل الآن مما كان عليه قبل عام، وأقل كثيراً مما كان عليه في عام ١٩٩٠؟ إن القوى النووية المعلنة التي تتحمل المسؤولية عن الأسلحة النووية تعمل من أجل خفض قدرتها التدميرية الكامنة، ويبين سجل السنوات العشر الأخيرة بوضوح إحراز تقدم بارز ولا يقبل الجدل في هذا المضمار.

وأعتقد أن الستائر داكنة اللون في هذه الغرفة تلقي ظلالاً تحجب عنا أيضاً رؤية "الإرادة العالمية" الحقيقية. فالتمثال التذكاري المنتصب الآن في ساحة الأمم بجنيف أمام المدخل الرئيسي مباشرة، مثيراً في النفس شعوراً مرعباً ورهيباً، ليس تعبيراً مجازياً عن التدمير النووي. إنه يسمى "الكرسي المكسور"، والجزء المحطم من أحد قوائمه لا يرمز إلى مشكلة محتملة، وإنما إلى مأساة حقيقية وبشعة. ويمكن أن يعتبر البعض الألغام البرية المضادة للأفراد "موضوعاً صغيرا"، لكن ذلك التمثال التذكاري الكبير في ساحة الأمم بجنيف الذي يرمز إلى الأطراف المقطعة ليست شيئاً صغيراً، وباقات الأزهار التي وضعت عند قاعدته تعبيراً عن الحب ليست تعبيراً عابراً عن "الارادة العالمية" التي تدعو مؤتمر نزع السلاح إلى اتخاذ إجراء الآن لإنهاء كابوس الألغام البرية المضادة للأفراد. لقد حان الوقت كي يقوم مؤتمر نزع السلاح بمساهمته في الجهود الجارية فعلاً من أجل القضاء على هذا البلاء. وحان الوقت أيضا لأن يستجيب مؤتمر نزع السلاح لهذه الدعوة إلى العمل.

لقد قيل أيضاً إن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية تعتبر "موضوعا صغيرا". وعلى الرغم من أن أولئك الذين يدعون إلى مفاوضات بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح يقرون بأن معاهدة وقف انتاج المواد الانشطارية تشكل جزءا لا يتجزأ من نزع السلاح النووي، فإنهم يرفضون التفاوض بشأن عقد معاهدة منفصلة لوقف انتاج المواد الانشطارية التي تعطي للأسلحة النووية قدرتها الكامنة على القتل. فإذا كانت الوفود تريد صادقة أن يعمل مؤتمر نزع السلاح في مجال نزع السلاح النووي، فإنه يتعين عليها أن تغتنم الفرصة للتفاوض على عقد معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية. فهذه المعاهدة من شأنها أن تكون خطوة حيوية، متعددة الأطراف على الطريق إلى نزع السلاح النووي.

ولا غرابة في أن يتزايد الشعور بالإحباط على مدى عام من عدم النشاط الذي أفضى إلى سلسلة من البيانات التي تحاول "انزال القرد عن الظهر" على حد تعبير المثل الدارج الأمريكي، أي لوم الآخرين على الفشل، وفي هذه الحالة فشل مؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٩٧. وينبغي لنا في نهاية المطاف، بطبيعة الحال، أن نقر جميعاً بمسؤوليتنا عن كون عام ١٩٩٧ هو العام الأول والوحيد الذي لم نستطع فيه عقد لجنة مخصصة أو القيام بأي عمل موضوعي جماعي.

فما الذي حدث لنا؟ في رأينا، أن الجواب بسيط جداً. فحسبما قيل لي، ينبغي للأطراف في أي حالة تفاوض، سواء في علاقات العمل، أم في صفقة عقارية، أم في العمل الدبلوماسي أو حتى في زواج، أن تلتزم بعلاقة مستمرة، وبقبول نتيجة معقولة. هذه هي الحالة التي تسمى حالة "فوز جميع الأطراف" التي يحقق فيها كل طرف بعض أهدافه وليس جميعها. وينبغي للأطراف أن تعمل على تضييق شقة خلافاتها، وتسوية المسائل التي يمكن حلها، وتنحية المسائل التي لا يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها. إن الحصيلة المثالية للمتفاوضين هي أن يترك كل طرف منهم مائدة التفاوض وهو يشعر، بقدر معقول من الارتياح بأن الجميع فازوا بشيء وأن أحداً منهم لم يخسر أو يستسلم. والبديل هو الانفصال التام، الناجم عن اختلافات لا يمكن

التوفيق بينها، أو هو بلغة مؤتمر نزع السلاح، الربط والأطر المرتبطة بفترة زمنية، وهذه صيغة أكيدة لنسف أي تقدم يمكن إحرازه في المسائل الموضوعية. وهذا "النهج القائم على المطالبة بكل شيء أو لا شيء"، والذي مورس في مؤتمر نزع السلاح في هذا العام، جعل إحراز تقدم ملموس في مسائل محددة وفي الوقت المناسب وهي مسائل ناضجة للتفاوض المتعدد الأطراف، أمراً مرهوناً بالمطالب الداعية إلى التوصل إلى اتفاق على إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بخصوص نزع السلاح النووي في إطار ذي فترة زمنية محددة.

انني أعتقد أن مفاوضات اليومين الماضيين أظهرت أننا جميعا قادرون على إظهار المرونة وتقبل الحلول الوسط. وقد حاول وفدي بالتأكيد، إبداء المرونة والاستعداد، من حيث المبدأ وطوال العام أيضا، لمناقشة موضوعات لا نرغب كثيراً في مناقشتها. وكانت مرونتنا تستند إلى تقييم كل موضوع بمفرده. فإذا كنا لنتفاوض في عام ١٩٩٨، فإنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح أن يحدد ما الذي يستطيع التفاوض عليه في الواقع، وليس ما يعتبره فرادى الأعضاء بمثابة الأولوية الوحيدة لديهم. فبدون المرونة وحدوث تغير هام في المواقف، لن تكون فرص نجاحنا في عام ١٩٩٨ أفضل مما كانت عليه في العام الذي انتهى الآن.

في ٢١ آب/أغسطس، عندما افتتحتم الجلسة العامة ٧٧٥ لمؤتمر نزع السلاح، أعربتم عن التفاؤل بأن مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٨ سوف يعود ثانية إلى العمل. وهذا هو رأي وفدي أيضاً.

الرئيس: أشكر ممثلة الولايات المتحدة على بيانها. هل يرغب أي وفد آخر في إلقاء كلمة في هذا الوقت؟ أعطي الكلمة إلى ممثل باكستان الموقر.

السيد أكرم (باكستان): إنني لم أطلب الكلمة لأرد على الممثلة الموقرة للولايات المتحدة، رغم أنه لا بد لي من القول إن هناك الكثير الذي يمكن أن يقال تأييداً لوجهة النظر الأخرى، وجهة نظر البلدان النامية والبلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٢١. لكني أترك للمحاضر أن تتحدث بنفسها. ولقد طلبت الكلمة لمجرد إعلان أن مجموعة الـ ٢١ سوف تجتمع في الساعة ١٠/٠٠ من صباح غد.

الرئيس: أشكركم، أيها المندوبون الموقرون، فقد تمكنا بعد أسابيع عديدة من المفاوضات والمشاورات المكثفة، من اعتماد تقرير مؤتمر نزع السلاح الذي يقدم إلى الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا أستطيع القول إن هذه المفاوضات كانت سهلة. فقد أظهرت هذه المفاوضات في الواقع صورة الفترة الصعبة التي شهدها مؤتمر نزع السلاح أثناء دورته لعام ١٩٩٧ بأكملها. ومع ذلك، يتعين عليّ أن أسارع إلى الإشادة بحسن نية جميع الوفود وبروحها التوفيقية، وأهم من ذلك بالمرونة التي أبدتها، مدركة الدور الهام لمؤتمر نزع السلاح باعتباره الآلية التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح.

كما ذكرت في ٢١ آب/أغسطس، ينبغي لنا ألا نعتبر دورة المؤتمر لعام ١٩٩٧ سنة ضائعة. فبعد اختتام المفاوضات بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم يكن باستطاعة هذه الهيئة الانتقال على الفور إلى التفاوض بشأن سلسلة أخرى من الصكوك الدولية. فحتى مؤتمر نزع السلاح يحتاج إلى التوقف هنيهة، وتقييم موقفه وتقرير ماذا ينبغي أن يفعله بعد ذلك. ولذا يمكننا اعتبار عام ١٩٩٧ بمثابة عام تأمل.

وبعد انتهاء هذه الدورة، يدرك المؤتمر الآن أولوياته وحدوده. وانطلاقا من تلك المعرفة، يحدوني اليقين بأن المؤتمر سيكون جاهزا لمواجهة عام ١٩٩٨ بثقة متجددة.

وبصفتي رئيسا خلال الفترة المتبقية من عام ١٩٩٧، سأقوم بالاشتراك مع الرئيس المقبل، بإجراء المشاورات وفقاً للفقرة ٥٤ من التقرير، وكذلك بالطبع وفقاً للنظام الداخلي للمؤتمر. وفي ضوء حسن النية الذي كان واضحاً في أثناء مشاوراتنا، أقول إنني واثق من أننا سنستطيع معاً أن نمهد الطريق لجعل عام ١٩٩٨ عاماً مثمراً.

وفي الختام، أود الإعراب بالنيابة عن المؤتمر، عن خالص شكري للسيد بن اسماعيل، نائب الأمين العام للمؤتمر، ولأعضاء الأمانة المقتدرين الذين ما كان من الممكن بدون خدمتهم الكفؤة للمؤتمر، اتمام عملنا اليوم. وأود أيضا أن أشكر المترجمين الشفويين الذين استدعوا للعمل خارج ساعات عملهم العادية لتمكين المؤتمر من اختتام أعماله. وأخيرا، أود أن أشكر جميع الوفود على تفهمها لي وتعاونها معي مما مكّننا من اختتام أعمالنا لعام ١٩٩٧.

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الثلاثاء، ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، في الساعة ١٠/٠٠ صباحا.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥